المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	07-12-2007	العـــدد :	14410
الصفحـات :	30	المسلسل :	228

آليات الارتقاء بالجامعات السعودية إلى الريادة العالمية (٢ - ٤)

■ لقد تم اتخاذ قرارات سامية طموحة من قبل خادم الحرمين الشريفين بإنشاء عدد من المدن

أ.د. محمد عبدالله المنيع*

الاقتصادية، ولا شك بأن هذه المدن الاقتصادية لها احتياجات ومتطلبات خاصة من ناحية الموارد البشرية التي سوف تقوم بتشغيلها، وبالرغم من أن المملكة قد أوفدت آلاف المبتعثين للخارج، فكان من المفترض أن تكون تخصصاتهم تفي بمتطلبات تلك المدن الاقتصادية لتحقيق التنمية الوطنية التي يسعى خادم الحرمين الشريفين إلى تحقيقها في تلك المدن الاقتصادية، كما أن الجامعات السعودية لم تضع خططاً لتوجيه بعض خريجي الجامعات لسد حاجة تلك المدن من البرامج والتخصصات.

١١ - لقد تطورت طرق التدريس في الجامعات العالمية باستخدام تقنيات التعليم الحديثة كاستخدام الحاسب الآلي والإنترنت في القاعات الدراسية، ولكن طرق التدريس في بعض الجامعات السعودية مازالت تقليدية تركز على التلقين وحفظ الدروس العملية والنظرية، كما أن معظم اعضاء هيئة التدريس مازالوا يستخدمون السبورة والطباشير، مع قلة التطوير المهني لهم في مجال طرق التدريس الحديثة، في الوقت الذي يستخدم فيه الطلبة في المرحلة الإبتدائية في الدول المتقدمة الإنترنت داخل الفصول الدراسية، وبالرغم من ان بعض الجامعات السعودية قد وفرت الإنترنت في مكاتب اعضاء هيئة التدريس، إلا أن بعضهم لا يستخدمونها على الاطلاق، وبعضهم يستخدمها في نطاق محدود خارج نطاق العملية التعليمية، وربما لا توجد حاسبات آلية في مكاتب بعضهم للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجامعة في هذا المجال، وبالرغم من أن الجامعة تعد الأجيال لتحمل أعباء المستقبل، إلا أن الجامعات السعودية متأخرة من حيث استخدام التقنية في الاعمال الإدارية والتعليمية مقارنة بالجامعات العالمية.

١٢ - لا توجد قاعدة معلومات وطنية شاملة تتوفر فيها جميع الأبحاث والرسائل الجامعية والاحصاءات الحديثة والمعلومات عن جميع التخصصات والبرامج والمقبولين والمنسحبين والمتأخرين في سنوات التخرج، وجميع الاحصاءات والمعلومات التي يحتاجها الباحثون في الداخل والخارج. فالمعلومات متناثرة في قواعد معلومات قديمة، هنا وهناك، وبعضها يتطلب خطابات رسمية للحصول عليها، كما المعلومات من بعض الجهات الرسمية تعتبرها من الأمور السرية التي لا يجب الافصاح عنها، وهي معلومات لا تتعلق بخطط العمل الرسمي، كما أن الاحصاءات المطبوعة غالباً ما تكون متأخرة سنة أو سنتين بعد طباعتها ونشرها.

١٣ - استخدام الطلبة في معظم الجامعات للمذكرات بدلا من استخدام الكتب والمراجع والدوريات العلمية، فهم يستخدمون المذكرات التي تباع في مراكز خدمات الطالب، والتي أيضاً ربما توجد لها حلول للأسئلة تباع في تلك المراكز، لقد أصبح بعض طلاب الجامعة لا يعتمدون على المراجع العلمية في المكتبة، كما هو الحال في الجامعات العالمية، بل ان بعض الابحاث التي تطبع لبعض الطلبة الجادين في بعض مراكز خدمات الطالب وفي بعض الجهات الاخرى، قد تباع من قبل ضعاف النفوس دون علم من المسؤولين عن تلك المراكز، وربما تباع خارج تلك المراكز من قبل بعض الأفراد، فالطالب الجامعي يأتي للجامعة وهو فارغ اليدين، معه مذكرات أقل من ربع الكتب التي كانت مقررة له في المرحلة الثانوية، كما أن بعض الطلبة يحضر في القاعة الدراسية وهو فارغ الذهن لان المتطلبات من أبحاث أو مشاريع وواجبات موجودة لديه مسبقاً.

١٤ - عدم حماية الحقوق الفكرية للمؤلفين السعوديين وغيرهم (من الناحية التنفيذية)، في حين ان الحقوق الملكية لبرامج شركة مايكروسوفت محمية من النسخ من قبل وزارة الاعلام والثقافة في المملكة، وعدم حماية حقوق المؤلفين ساهم في التعدي على حقوق الغير من كتب وأبحاث تباع نسخها بثمن يطلبها أو أنها تنسب لمن يتعدى عليها. ونتائج تلك التعديات تؤثر سلباً على التعليم الجامعي والسمعة الاكاديمية للجامعات، لذلك يجب على الجامعات - بالاشتراك مع الجهات المعنية - دور أساسي في حماية الحقوق الملكية والتأكد من عدم التجاوزات لدى بعض ضعاف النفوس في بيع نسخ الابحاث التي قد سهر عليها طلاب آخرون مجتهدون. أو التعدي على مؤلفات الآخرين، وإذا كانت وزارة الإعلام والثقافة تستطيع حماية الحقوق الفكرية لبرامج مايكروسوفت وغيرها من البرامج العالمية، التي تبعد مقارها آلاف الأميال، فمن الاولى حماية الحقوق الفكرية للمؤلفات والبحوث العربية المحلية.

١٥ - ضعف الارشاد الأكاديمي في الجامعات السعودية قد ادى إلى التحاق بعض الطلبة في تخصصات يقل الطلب عليها من قبل القطاع العام والخاص، وتكون النتيجة خسارة كبيرة لدى الخريج في انه يعتبر ضمن تعداد البطالة، كما أن ذلك يعتبر خسارة على الجامعة التي استثمرت أربع سنوات أو أكثر في تعليم هؤلاء الخريجين.

١٦ - محدودية برامج التعليم الجامعي للفتاة السعودية التي تهيئها لاحتياجات التنمية في المجالات التي تناسبها. إن مساهمة المرأة السعودية في التنمية الشاملة في المملكة محدودة في نطاق التعليم وبعض الخدمات الصحية وبعض المجالات الاخرى، حيث إن مساهمتها في القطاع الخاص لا يتعدى ٥٪. في حين انه يمكن أن تساهم في عدد من المجالات بما يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة. كما هو في مساهمتها في التعليم في المدارس، وتشير الاحصاءات إلى النمو الكبير في اعداد خريجات المرحلة الثانوية العامة في الماضي وتوقع استمرار الوضع في المستقبل، مما يستوجب وقفة متأنية خاصة إذا علمنا أن مخرجات التعليم الجامعي من الفتيات قد فاق عدد خريجي البنين من حيث العدد، ويفتقد هذا التوسع مراعاة التخطيط الشامل لتنمية الموارد البشرية السعودية للفتاة السعودية، ولعل جامعة البنات التي انشئت حديثاً تساهم في حل مثل هذه المشكلة.

١٧ - ضعف التنمية المهنية لاعضاء هيئة التدريس والذي يؤدي إلى ضعف في تطوير طرق التدريس وعدم استخدام التقنية الحديثة في تطوير اداء الطلبة، فمهما بلغ عضو هيئة التدريس من مراتب علمية، الا انه في حاجة ماسة للتطوير المهني لان عضو هيئة التدريس يعتبر العمود الفقري للارتقاء بالجامعات السعودية إلى الريادة العالمية.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 07-12-2007 العـــدد : 14410
الصفحـات : 30 المسلسل : 228

١٨ - على الرغم من التوسع المستمر في قطاع التعليم العالي، إلا أن الاهتمام بانماط التعليم الاخرى كالتعليم المستمر، والتعليم عن بعد، والتعليم التعاوني والتعليم الالكتروني لم يحظ بالقدر الكافي من قبل مؤسسات التعليم العالي رغم أهمية هذه الأنواع من التعليم في تطوير التعليم الجامعي.

١٩ - تفتقد الجامعات السعودية التواصل العملي مع خريجيها، مما يفقدها عملية التواصل مع جهات علمهم، ومعرفة مدى استفادة الخريجين من المهارات والتخصصات الجامعية في العمل. ان التواصل مع الخريجين وتتبعهم في مواقع العمل وتقويم مستواهم يساعد الجامعة على الوقوف على مدى الحاجة إلى تطوير المناهج والمقررات الدراسية في الجامعة، كما ان التقويم المستمر لاداء خريجي مؤسسات التعليم العالي من قبل القطاع الخاص يساعد الجامعة في إعادة النظر في برامج وطرق اعدادهم علمياً. وبالرغم من انه توجد رابطة الخريجين في بعض الجامعات، الا انه يجب تفعيلها بما يفيد الجامعة ومجالات العمل.

٢٠ - اعتماد الجامعات السعودية على التطوير الذاتي من خلال خبراتها الداخلية، فمعظم الجامعات السعودية تعتمد على ما يتوفر لديها من خبرات، وهي خبرات لا يستهان بها من حيث المقدرة العلمية، ولكن مهما توفرت الخبرات والامكانات داخل الجامعة، إلا ان التطوير الحقيقي لدى معظم الجامعات في العالم يعتمد على خبرات وجهات استشارية خارجة عن الجامعة بالإضافة إلى خبراتها الداخلية. فالجهات الخارجية تكون أكثر موضوعية لانها لا تنتمي للجامعة وليس لها أي مصالح اخرى داخلية فيها. فهي تشخص الوضع الراهن وتقترح العلاج بناءً على أمور واقعية ومقترحات عملية بدون تحيز مما يساعد على التطوير الفعلي للجامعة.

٢١ - انه لا يمكن تطوير التعليم الجامعي بدرجة عالية ما لم يتم تطوير التعليم الثانوي باعتبار ان مدخلات التعليم الجامعي من الطلبة هم مخرجات التعليم الثانوي، وان أي قصور في مخرجات التعليم الثانوي يؤثر سلباً في نوعية التعليم الجامعي، لذلك فإن أي خطة لتطوير التعليم الجامعي لا بد وان ترتبط بتطور نظام التعليم الثانوي والمراحل السابقة.

* استاذ الادارة التربوية